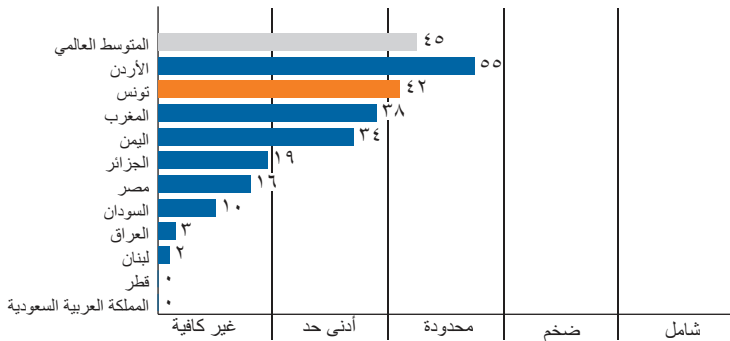


مراقبة الموازنة	المشاركة العامة	الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)
<p>٥٠</p> <p>١٠٠/</p> <p>من جانب المراجع تُعد مراقبة الموازنة من جانب جهاز الرقابة الأعلى في تونس محدودة.</p>	<p>٢١</p> <p>١٠٠/</p> <p>تُعد الحكومة التونسية عاجزة عن توفير فرص للجمهور للمشاركة في عملية وضع الموازنة.</p>	<p>٤٢</p> <p>١٠٠/</p> <p>توفر الحكومة التونسية معلومات محدودة عن الموازنة للجمهور.</p>

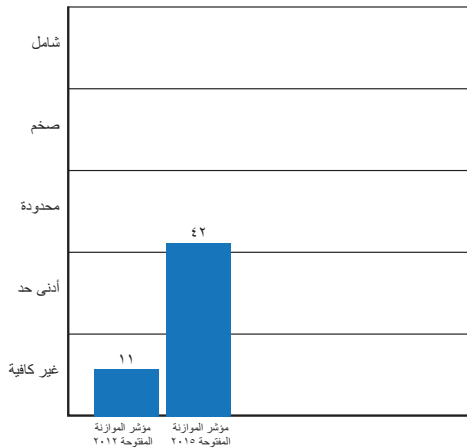
الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

المقارنة الإقليمية



تُعد درجة تونس المقدرة بنحو ٤٢ من أصل ١٠٠ درجة أقل يقليل عن متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٤٥ درجة.

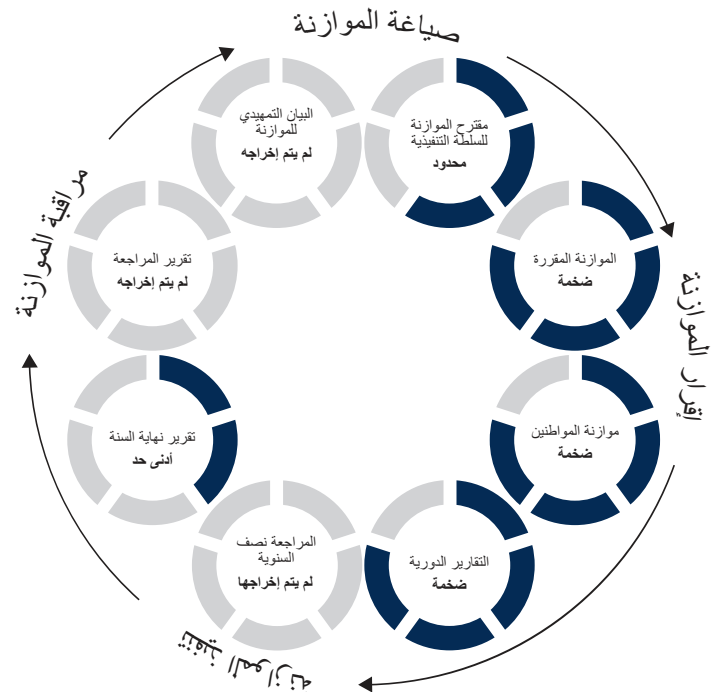
التغيير في الشفافية بمرور الوقت



اعتمادًا على المعايير المقبولة دوليًا التي وضعتها المنظمات المتعددة، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة ١٠٩ مؤشرات لقياس شفافية الموازنة. يتم استخدام هذه المؤشرات لتقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية قد وفرت للجمهور وثائق الموازنة الرئيسية الثمانية في الوقت المناسب وما إذا كانت البيانات التي وردت في هذه الوثائق شاملة ومفيدة أم لا.

ويتم منح كل دولة درجة من أصل ١٠٠ درجة تحدد ترتيبها في مؤشر الموازنة المفتوحة وهو المقياس الوحيد في العالم الذي يتميز بالاستقلالية والنسبية لشفافية الموازنة.

فائدة معلومات الموازنة طوال دورة الموازنة



ملاحظة: يتم استخدام الفئات التالية لتقديم تقرير بفائدة كل وثيقة:

لم يتم إخراجها، أو تم نشرها في وقت متأخر، أو لأغراض داخلية، أو غير كافية، أو أدنى حد، أو محدودة، أو ضخمة، أو شاملة.

الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

تُعد درجة تونس المقدرة بنحو ٤٢ درجة في مؤشر الموازنة المفتوحة في عام ٢٠١٥ أعلى من درجتها في عام ٢٠١٢ إلى حد كبير.

منذ عام ٢٠١٢ قامت الحكومة التونسية بزيادة إمكانية توفير معلومات الموازنة عن طريق ما يلي

- نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وموازنة المواطنين.
- تحسين شمولية تقرير نهاية العام.

ومع ذلك، قامت الحكومة التونسية بتقليل إمكانية توفير معلومات الموازنة عن طريق ما يلي:

- عدم نشر تقرير المراجعة.
- خفض شمولية الموازنة المقررة.

وعلاوة على ذلك، فشلت الحكومة التونسية في تحقيق التقدم بالطرق التالية:

- عدم إخراج البيان التمهيدي للموازنة والمراجعة نصف السنوية.

توفر وثائق الموازنة بمرور الوقت

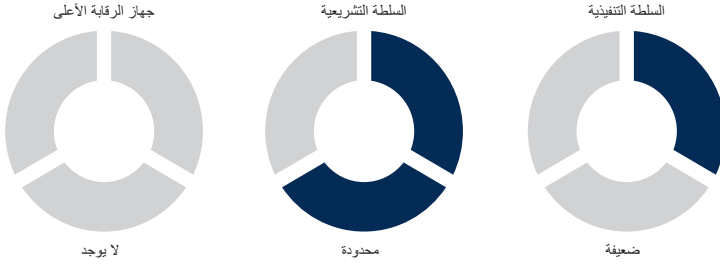
الوثيقة	٢٠١٥	٢٠١٢
البيان التمهيدي للموازنة	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●
الموازنة المقررة	●	●
موازنة المواطنين	●	●
التقارير السنوية	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●
تقرير نهاية العام	●	●
تقرير المراجعة	●	●

● لم يتم إخراجها/نشرها في وقت متأخر ● تم إخراجها لأغراض داخلية فقط ● تم نشره

تُعد درجة تونس المقدرة بنحو ٤٢ درجة في مؤشر الموازنة المفتوحة في عام ٢٠١٥ أعلى من درجتها في عام ٢٠١٢ إلى حد كبير.

مشاركة الجمهور

عناصر مشاركة الجمهور

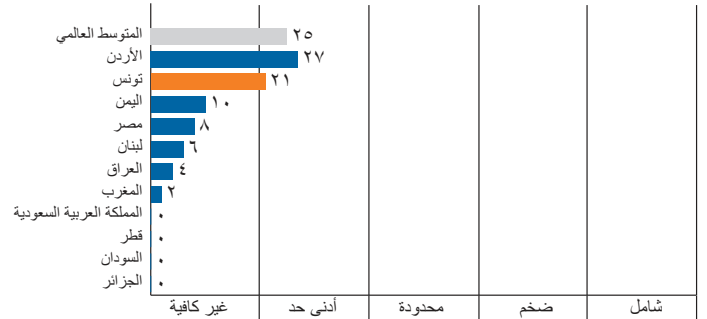


تشير درجة تونس المقدرة بنحو ٢١ من أصل ١٠٠ درجة إلى أن توفير فرص للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة يُعد **ضعيفاً**. وتُعد أقل من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٢٥ درجة.

تشير النتائج إلى أن الشفافية وحدها لا تُعد كافية لتحسين الإدارة، وأن مشاركة الجمهور في إعداد الموازنة يمكن أن تزيد من النتائج الإيجابية المرتبطة بمزيد من الشفافية للموازنة.

ولقياس مشاركة الجمهور، يقيم مسح الموازنة المفتوحة الدرجة التي تمنحها الحكومة الفرصة للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة. ويجب توفير مثل هذه الفرص في كافة مراحل دورة الموازنة من قبل السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية وجهاز المراقبة الأعلى.

المقارنة الإقليمية



مراقبة الموازنة

لم تعدد السلطة التشريعية نقاسًا تمهيدًا قبل الموازنة. وفي النهاية، ووفقًا للقوانين والممارسات، لم تتم استشارة السلطة التشريعية قبل تحويل الأموال في الموازنة المقررة، أو إنفاق أي إيرادات غير متوقعة، أو إنفاق أموال الطوارئ التي لم يتم تحديدها في الموازنة المقررة.

يفحص مسح الموازنة المفتوحة مدى قدرة السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا على توفير المراقبة الفعالة للموازنة. وتلعب هذه الأجهزة دورًا هامًا – غالبًا يكون منصوص عليه في الدساتير – في تخطيط الموازنات والإشراف على تنفيذها.

المراقبة من جانب جهاز الرقابة الأعلى



يوفر جهاز الرقابة الأعلى مراقبة محدودة للموازنة.

بموجب القانون، فهو يمتلك سلطة تقديرية كاملة لإجراء عمليات المراجعة حسب ما يراه مناسبًا. ومع ذلك، يمكن إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى دون أي موافقة من السلطات التشريعية أو القضائية، الأمر الذي من شأنه أن يقوض استقلاله. في النهاية، تم تزويد جهاز الرقابة الأعلى بموارد غير كافية للوفاء بمسؤولياته لكنه يستخدم نظامًا كافيًا لضمان الجودة.

الرقابة من جانب السلطة التشريعية



توفر السلطة التشريعية مراقبة محدودة في أثناء مرحلة التخطيط في دورة الموازنة ومراقبة ضعيفة في أثناء مرحلة التنفيذ في دورة الموازنة.

لم يتم تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى الجهات التشريعية قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل بداية عام الموازنة.

التوصيات

تحسين المراقبة

يجب على تونس تحديد أولويات الإجراءات التالية لتعزيز مراقبة الموازنة:
■ يجب على تونس تحديد أولويات الإجراءات التالية لتعزيز مراقبة الموازنة

وفقًا للقوانين والممارسات، يجب ضمان استشارة السلطة التشريعية قبل تحويل الأموال في الموازنة المقررة، وإنفاق أي إيرادات غير متوقعة، وإنفاق أموال الطوارئ التي لم يتم تحديدها في الموازنة المقررة. يلزم الحصول على موافقة من السلطات التشريعية أو القضائية لإقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى.

تحسين الشفافية

يجب على تونس تحديد أولويات الإجراءات التالية لتحسين شفافية الموازنة:
■ إخراج البيان التمهيدي للموازنة، والمراجعة نصف السنوية ونشرهما.
■ نشر تقرير المراجعة في الوقت المناسب.

وفقًا للنتائج الأخيرة الواردة من برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة (www.obstracker.org)، فإن تونس قد فشلت في نشر تقرير المراجعة لعام ٢٠١٣ في الوقت المناسب. زيادة شمولية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية عن طريق تقديم مزيد من المعلومات بشأن تصنيف النفقات المتعلقة بالسنوات القادمة وتصنيف النفقات المتعلقة بالسنوات السابقة.

تحسين المشاركة

يجب على تونس تحديد أولويات الإجراءات التالية لتحسين المشاركة في الموازنة:
■ وضع آليات فعالة وذات مصداقية (على سبيل المثال، جلسات الاستماع العامة، وعمليات المسح، وجماعات التركيز) للحصول على مجموعة كبيرة من آراء الجمهور حول الأمور المتعلقة بالموازنة.
■ عقد جلسات الاستماع للسلطات التشريعية حول الموازنات للوزارات، والإدارات، والوكالات المحددة، وكذلك حول تقارير المراجعة التي يتم سماع شهادة الجماهير بها.
■ وضع آليات رسمية للجمهور لمساعدة جهاز الرقابة الأعلى لتكوين برنامج المراجعة الخاص به والمشاركة في تحقيقات المراجعة.

المنهجية

تقدم الحكومة التونسية تعليقات بشأن نتائج استبيان مسودة الموازنة المفتوحة.

قام بالإشراف على البحث الخاص بإكمال مسح الموازنة المفتوحة لهذا:

كريم طرابلسي

الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)

تونس

البريد الإلكتروني: krimtrabelsi@yahoo.fr

يستخدم مسح الموازنة المفتوحة معايير مقبولة دولياً وضعتها منظمات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI). وتُعد وسيلة للبحث تقوم على الحقائق وتقيم ما يحدث على أرض الواقع من خلال الظواهر القابلة للملاحظة بسهولة. واستغرقت العملية الكلية للبحث حوالي ١٨ شهراً تقريباً في الفترة ما بين مارس ٢٠١٤ حتى سبتمبر ٢٠١٥. واشترك فيها حوالي ٣٠٠ خبير في ١٠٢ دولة. وتمت مراجعة المسح إلى حد ما من إصدار عام ٢٠١٢ لعكس التطورات الناشئة في الممارسة الجيدة المقبولة ولتعزيز الأسئلة الفردية. ويمكن العثور على مناقشة كاملة لهذه التغييرات في الملاحظة الفنية المتعلقة بتشابهات مؤشر الموازنة المفتوحة بمرور الوقت (انظر أدناه).

وعادة ما يتم دعم استجابات المسح بالاستشهادات والتعليقات. وقد يتضمن هذا الإشارة إلى الوثيقة العامة، أو البيان الرسمي من قبل الحكومة، أو تعليقات من المقابلة المباشرة مع مسؤول حكومي أو أي حزب معترف به.

للحصول على مزيد من المعلومات

تفضل بزيارة www.openbudgetsurvey.org للحصول على مزيد من المعلومات، بما في ذلك:

- مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٥: التقارير الدولية
- مجموعة من البيانات الفردية لكل دولة من ١٠٢ دولة تم مسحها.
- الملاحظة الفنية المتعلقة بتشابهات مؤشر الموازنة المفتوحة بمرور الوقت.

يتم تجميع المسح من خلال استبيان تعدد كل مقاطعة من المقاطعات بواسطة خبراء موازنة مستقلين وغير منتسبين لأي حكومة وطنية. وبعد ذلك تتم مراجعة الاستبيان الخاص بكل مقاطعة من المقاطعات بشكل مستقل بواسطة خبير من الخبراء المجهولين الذي لا تربطه أي صلة بالحكومة. وعلاوة على ذلك تقوم شراكة الموازنة الدولية بتوجيه الدعوة إلى الحكومات للتعليق على نتائج مسودة المسح والنظر في هذه التعليقات قبل الخلوص إلى النتيجة النهائية للمسح.